

تعديل خطة البحث

بدا ذكرنا سابقا ان المفروض في الباحث ان لايجعل خطة البحث. جامدة وغير قابلة لإجراء تغييرات عليها، حيث انه سيحد خلال البحث ان هناك الكثير من العنوانات التي يجب أن تضمنها الخطة او ان بعض العنوانات القديمة لا تفيد في البحث وعليه تغييرها وعلى العموم فان اي تغير في خطة البحث على الباحث ان ياخذ رأي المشرف فيها ويستجيب لتوجيهاته، وان يحرص الباحث ان التغيرات الجديدة لا تمس جوهر البحث، لان ذلك سيدخل الباحث في حرج بينه وبين عمادة الكلية، حيث يحتاج لتغيير العنوان باستحصال موافقات قد تستهلك وقت طويل وتجعل الباحث يشمئز او يتخوف او يتردد في البدا بالكتابة، وهناك مبادئ اساسية على الباحث اعتماده في خطة كتابة البحث هي:-

اولا: تعريف الكلمات المحورية للاستفادة من هذا التعريف في بيان نطاق البحث.

ثانيا: استظهار الخصائص من التعريف من خلال تحليل التعريف المفهوم القانوني، وقد يفرد الباحث للتعريفات فرعا او مطلبا خاصا بها خلال البحث.

ثالثا: تمييز مشكلة البحث.

وفي هذه الفقرة يقوم الباحث بتمييز الموضوع الذي يبحث فيه عن غيره من المواضيع المشابهة مثاله اذا كان الموضوع حالة الضرورة وأثرها في المسؤولية الجنائية على الباحث ان يميز حالة الضرورة عن غيرها كالإكراه او الدفاع الشرعي.

رابعا: يبين التطور التاريخي لمشكلة البحث حيث مر بنا مفهوم التطور التاريخي سابقا ويعني ان يذكر الباحث الحقب الزمنية التي تطور فيها المفهوم وما رافقه من تشريعات مقننه له.

خامسا: بيان الطبيعة القانونية وموقف الشريعة الإسلامية من موضوع البحث وبعد ذلك على الباحث ان يذكر الأساسيات الأخرى التي تضمنها البحث كي يتمكن من إخراج بصيغة قانونيه علمية.